

**Mission Permanente de Tunisie  
à Genève**



البعثة الدائمة للجمهورية التونسية  
بجنيف

N° 000107

La Mission Permanente de Tunisie auprès de l'Office des Nations Unies à Genève et des Organisations Internationales en Suisse présente ses compliments au Haut-Commissariat aux droits de l'homme et en référence à sa note verbale invitant les Etats membres à lui faire parvenir leurs contributions au rapport que le Groupe de travail sur les disparitions forcées se propose d'élaborer sur les normes et les politiques publiques propres à assurer des enquêtes efficaces sur les disparitions forcées., à l'honneur de lui faire parvenir la contribution des autorités tunisiennes sur ce sujet.

La Mission Permanente de Tunisie auprès de l'Office des Nations Unies à Genève et des Organisations Internationales en Suisse saisit cette occasion pour renouveler au Haut-Commissariat aux droits de l'homme, l'assurance de sa très haute considération.



**Genève, le 3 Avril 2019**

**Haut Commissariat des  
Nations Unies aux Droits de l'Homme  
Palais des Nations  
1201 Genève**

الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

\*\*\*

مصالح العلاقة مع الهيئات الدستورية  
والمجتمع المدني وحقوق الإنسان

اللجنة الوطنية للتنسيق وإعداد وتقديم التقارير  
ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان

الكتابة القارة

م/ج



## مذكرة حول

### المساهمات في تقرير فريق العمل المعني

### بحالات الاختفاء القسري

#### مساهمة وزارة الدفاع الوطني:

وزارة الدفاع الوطني كانت قد شاركت ضمن اللجنة التي تم تكليفها في ديسمبر 2015 بإعداد مشروع قانون حول الإختفاء القسري وذلك بواسطة ممثلها باللجنة الوطنية للتنسيق وإعداد وتقديم ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان العقيد قاضي عادل بودبوس وقد تولت اللجنة المذكورة إعداد مشروع قانون يجرم الإختفاء القسري وذلك بإضافة فصول قانونية جديدة ضمن المجلة الجزائية على غرار جريمة التعذيب على أن يتم عرض المشروع المذكور على اللجنة المكلفة بتنقيح المجلة الجزائية بوزارة العدل.

واعتبارا لعدم وجود تشريع خاص في الوقت الحالي يُجرّم الإختفاء القسري كجريمة قائمة الذات وضبط مفهومها كيفما تم تعريفها بالإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري والتي صادقت عليها تونس بمقتضى الأمر عدد 550 لسنة 2011 المؤرخ في 14 ماي 2011، فإن مثل هذه الأفعال يمكن أن تدخل تحت طائلة جرائم القسم السادس من المجلة الجزائية المتعلقة بالإعتداء على الحرية الذاتية، موضوع الفصول 250 و 251 و 252 من المجلة المذكورة. وبالتالي، فإنه يمكن للمحاكم العسكرية أن تختص بالنظر في مثل هذه الأفعال إذا ما تم ارتكابها من قبل عسكريين وفق مرجع نظرها المنصوص عليه بالفصل 5 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجرائم المنصوص عليها بالفصل 250 وما بعده من المجلة الجزائية المتعلقة بالإعتداء على الحرية الذاتية تُعتبر جرائم حقّ عام تخضع إلى نفس الإجراءات الجزائية العادية المنطبقة على البقية الجرائم وليست هناك إجراءات خاصة أو جهة تحقيق مختصة للنظر في مثل هذه الجرائم. بالتالي، فإن المحاكم العسكرية التي تطبّق مجلة الإجراءات الجزائية تتعامل مع هذه الجرائم وفق نفس الإجراءات المتعلقة ببقية الجرائم التي من اختصاصها في غياب نص قانوني خاص يقتضي تطبيق إجراءات خاصة معينة بذاتها ومتميّزة عن الإجراءات المعمول بها حالياً.

أما فيما يتعلق ببقية الأسئلة الموجهة من قبل الفريق المعني بحالات الإختفاء القسري والمتعلقة خاصة بنية الدولة في إدراج هذه الجريمة في التشريع الوطني وكيفية التعامل مع ضحايا الإختفاء القسري أو كذلك فيما يتعلق بالتدابير المتخذة من أجل التنسيق والتعاون مع المحاكم الدولية والهيئات الأممية، فإن الإجابة عنها خارجة عن مجال اختصاص وزارة الدفاع الوطني.

#### مساهمة وزارة الداخلية:

- صادقت البلاد التونسية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1948، الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري سنة 2011 انتخاب تونس عضواً بلجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري لمدة أربع سنوات (2017-2021) التي جرت بنيويورك في إطار الاجتماع الرابع للدول الأعضاء في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

- بادرت بلادنا بالدعوة إلى عقد سلسلة من الاجتماعات مع ممثلي الحكومة الإيطالية وهيكل الاتحاد الأوروبي للتباحث بخصوص تنامي ظاهرة الاتجار بالبشر، مع الحرص على وضع منظومة أمنية متكاملة مكنت من إحباط عدة محاولات تسلل إلى السواحل الإيطالية في السنوات الأخيرة إلى جانب توجيه مختلف ممثليتنا بأوروبا إلى الإحاطة بأوضاع التونسيين والقيام بزيارات إلى مراكز إيوانهم وتقريب الخدمات إليهم ومساعدة كل من يرغب في العودة إلى أرض الوطن.